٩٩/٥/٤/٢٨
مكتبة الروضة الحيدرية
الرقم ٨٢١٠
التاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠١٤م

مجلّة الإنماء العربي للعلوم الانسانيّة

الفكر العربي

تصدر عن معهد الإنماء العربي في بيروت

العدد الثاني والثلاثون نيسان (ابريل) - حزيران (يونيو) ١٩٨٣ السّنة الخامسة

مستشارو التحرير

د. علي بن الأشهر | د. إحسان عبّاس | د. شكري فيصل
الشيخ عبدالله العلايلي | د. عمر التومي الشيباني | د. عبد السّلام المسدّي
د. مصطفى التّير | د. معن زيادة | د. إبراهيم رفيدة

رئيس التحرير
رضوان السيّد

المدير المسؤول عوض شعبان

العنوان

معهد الإنماء العربي
بيروت - لبنان

الهيئة القوميّة للبحث العلمي
طرابلس ص.ب ٨٠٠٤
الجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشعبيّة الاشتراكيّة

ص.ب المجلة: ١٤/٥٥٦٤ ص.ب المعهد: ١٤/٥٣٠٠

الثمن: ٢ ل.ل. أو ما يعادلها

المجتمع الاسلامي والغرب (★)

هاملتون جب وهارولد بوون
قراءة فيصل جلّول

من النادر أن نقع في دائرة قراءتنا على كتاب «موضوعي» بدرجة كبيرة؛ لعل السبب في ذلك يعود إلى «لعنة الكتابة»، التي تستقي من الذات عناصرها الأساسية، فيغدو الكتاب والحالة هذه، انعكاساً للكاتب بدرجة أو بأخرى. وهو غالباً انعكاس ذاتي بالمعنى السلبي للكلمة، إذ يضع بعض الكُتّاب توقعاتهم الشخصية محل المعلومات، أو ينسبون نتائج ـ توصّل إليها غيرهم ـ إلى أنفسهم، أو يراوغون. فلا تعرف حدوداً في نصوصهم لما يقولونه ولما ينقلونه، أو تجدهم كسالى لا تدفعهم ضرورات البحث الجدية إلى طلب أكثر مما يسهل وقوعه بين أيديهم، فيستسهلون «التنظير» ويصدرون أحكاماً مطلقة أو متسرّعة أو ما شابه ذلك.

وتزداد خطورة «الكتابة الذاتية» بالمعنى السلبي، عندما تصبح وسيلة للحضور الشخصي، أو للبروز السريع، إذ في مثل هذه الحالة تجتمع المصائب بكاملها. وعليه، يصبح تقويم الكاتب يفترض الانطلاق من «أناقته»، أو «وسامته» أو موقعه الاجتماعي والعلاقات التي يقيمها على هذا الأساس.

مما لا شك فيه، أن ضرراً كبيراً قد يلحق بموضوع هام، إذا تناولته أيدٍ وعقول تتحكم فيها مثل تلك النزعة، ويكبر هذا الضرر إذا ما تعممت تلك النزعة أو أصبحت «مدرسة» لها تلاميذها وقراؤها. فما أكثر المدارس في أيامنا هذه، وما أكثر مريديها وما أكثر انتاجها الرديء.

في ظل هذه الوضعية، يجتاحك سرور كبير، عندما تقع على كتاب مجاله التاريخ ولا يكف مؤلفاه عن استعمال أفعال: كان كذا... وروي عن ذلك المصدر، وأغلب الظن أن هذا عائد لتلك الأسباب... ولم نتأكد من صحة هذه المسألة... ونتوقع أن تكون الأمور قد جرت على هذا النحو... ونقول هذا بعد

(★) «المجتمع الاسلامي والغرب»، تأليف هاملتون جب وهارولد بوون، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ومراجعة: د. أحمد عبد العزيز ـ دار المعارف بمصر.

الاطلاع على كل الأعمال التي تناولت ذلك الموضوع . . . الخ .

وفي هذه الوضعية أيضاً، تشعر أنه إذا كانت لك حفنة ملاحظات على كتاب من هذا النوع، فإنها ملاحظات آسفة، أو إنها ملاحظات تدعم الكتاب وتؤكد أهميته ولا تنتقص منها .

١

تلك هي الحال مع كتاب « **المجتمع الاسلامي والغرب** » ، الذي يؤرخ للسلطنة العثمانية قبل أن تكتسحها المؤثرات الغربية، معالجاً مسائل السلطة والمجتمع في المقاطعات العثمانية والمقاطعات العربية . ومع أن هذه التجربة لم تكتمل بسبب وفاة أحد المؤلفيْن « **هارولد بوون** » ، فتقف عند سنة (١٧٦٠) ، إلاّ أنها تمهِّد السبل إلى حد كبير لتفسير وتبرير التطوُّرات اللاحقة، وتبيِّن الأسس التي وقفت عليها التدخُّلات الغربية في السلطنة العثمانية فيغدو الكتاب والحالة هذه مرجعاً ثميناً في هذا المجال، ولا يمكن تجاوزه اطلاقاً في الدراسات المتصلة بفترة الحكم العثماني في التاريخ العربي .

انطلاقاً من الأهمية التي نعلِّقها على هذا الكتاب، رأينا ضرورة لتقديمه ببعض الإسهاب . لكننا مع ذلك، لا نرى فائدة كبيرة من الاستعاضة بهذا التقديم عن العودة إلى الكتاب . وجل ما نبتغيه من هذا التقديم هو التأكيد على العودة إلى الكتاب من خلال عرض أبرز ما يحتويه، ومن خلال نقل منهج مؤلفية .

يقول « **جب** » و« **بوون** » في تبرير إقدامهما على هذا العمل، وفي تحديد هوية دراستهما : « إن الدراسة التي نهدف إليها في هذا البحث موضوعية بحتة من حيث المضمون، إذ الشرط الأساسي لأيِّ إنتاج مرضٍ هو الدراسة الشاملة غير المتحيِّزة لكل ما يتوافر من الحقائق، دون أية محاولة لتحميلها أيَّ تركيب يجعلها تتمشَّى مع أفكار سابقة على مرحلة الدراسة » (ص ١٠) .

وبعد استعراض المراجع (٢٠ ألف كتاب حتى العام ١٩١٩ ، دون الكتب العربية واليونانية) ، وبعد تحليل هذه المراجع وما أُهمل فيها وما لم يهمل، وبعد تقييمها، يصل الكاتبان إلى القول : « . . . لهذا يتكشَّف لنا دون أن ندّعي تفوُّقاً ثقافياً أن جانباً كبيراً من ميدان بحثنا ما زال فعلاً أرضاً بكراً » (ص ١١) . وعليه، يحدّدان ثلاثة أهداف لدراستهما (لم ينجز منها إلا الهدف الأول، نظراً لوفاة بوون) ، وهي :

١ ـ استعراض النظم الاجتماعية في تركيا وولاياتها العربية قبل التأثر بالمؤثرات الغربية .

٢ ـ بحث ظروف المؤثرات الغربية وآثارها المباشرة منذ أوائل القرن التاسع عشر .

٣ ـ تقصّي الظروف القائمة والقوى التي تفعل فيها فعلها .

ثم يضعان خطة مفصلة للبحث، تقوم على دراسة : الأسرة ـ القرية ـ البدو ـ الصناعة ـ التجارة ـ المدينة ـ

ولقد بقيت مجموعة قصص للضابط الروسي **فيودور خبن**، الذي مكث حوالى عشر سنوات بين أعوام (١٣٧٠ - ١٣٨٠) في كل من مصر وسورية وفلسطين وبعض بلدان المغرب العربي، يعكس في تلك القصص انطباعاته عن جمال هذه البلدان وعن وضعها العسكري، فيصف شوارع القاهرة الضيِّقة والمزيَّنة بالخضار، كما أنه يتوقَّف عند الفن العمراني لمدن دمشق ويافا وجدة والقاهرة والاسكندرية وطرابلس الغرب وتونس[١١].

إن هؤلاء التجار والسواح والعسكريين ومدوني الأسفار أغنوا اللغة والثقافة الروسيتين آنذاك بكلمات ومفردات وحكم وأمثال، ما زالت ماثلة حتى الآن في الثقافة السوفياتية المعاصرة. وهذه لم تصب في حقيقة الأمر بأية تشويهات تذكر، على خلاف الأثر الذي تركه البيزنطيون والاغريق في روسيا عن الثقافة العربية ـ الاسلامية. فلقد أوصل هؤلاء إلى روسيا كل ما هو سلبي في الحضارة الاسلامية، كالاعتراف في التصوُّف والمثالية؛ ووصلت صورة مشوهة عن نبي الاسلام محمد، وعن القرآن الكريم أيضاً. فمعظم هذه « الآراء المشوّهة » لم تنقل في بداية الأمر بواسطة الكتب والمخطوطات الاوروبية والعربية، بل إن معظمها تناقلته الألسن ومن ثم سجل في كتب لاتينية. ولقد كان لموقف الأمير **فلاديمير الروسي** الذي لعب دوراً رئيسياً في تأسيس دولة روسيا الموسكوفية، كان لموقفه من الإسلام أهمية خاصة تركت انعكاساتها على مجمل التفكير الروسي من هذه الديانة. ويُحكى عن هذا الأمير بأنه أرسل ممثليه إلى كافة أنحاء العالم، لكي يختار ديانة من الديانات السماوية لشعبه. ولقد عرضوا عليه الديانات التوحيدية الثلاث اليهودية والاسلام والمسيحية، فلم يتوقّف عند الأولى، وطلب من ممثليه أن يدرسوا الثانية فاعتمدوا على العديد من الأدبيات الاوروبية، وأهمها دراسة المؤرخ اليوناني **غيورغيا أمارتو** حول « تاريخ العالم » الذي تكلم بشكل مقتضب عن الاسلام، وعن « بوخمير » (هكذا كان يطلق على النبي محمد في الادبيات السلافية واللاتينية في القرن الحادي عشر). فهذا الكتاب لم يتوقف عند الشريعة الاسلامية، وأفرد فصلاً كاملاً للعلاقات البيزنطية العربية[١٢].

كما أنه اعتمد على معلومات كانت تتناقض مع نظام المأكل والمشرب وعلاقات الزواج في روسيا. وكان يُعرف عن الأمير فلاديمير حبه لأكل لحم الخنزير ولشرب الخمور ولاختيار زوجة واحدة، وهذا ما لا يتفق مع التصوُّر الذي لقنه إياه أنصاره عن العادات الاسلامية، إذ يحكى عنه بأنه هو صاحب القول المشهور: « لا معنى لحياة الروس بدون ارتشاف رحيق الكؤوس » وكان هذا الأمير يعتقد ـ اعتماداً على أقوال الاغريق ـ بأن كارثة قد تصيب روسيا ككارثة سدوم وعمورة إذا تجرأ الأمير ودان بالاسلام[١٣].

ظهرت فيما بعد كتابات أخرى عن العرب والاسلام والمسيحية في الشرق. لعل أهمها كتابات المؤرخ اليوناني **مكسيم غريك** الذي عاش معظم حياته في مدينة موسكو بين أعوام (١٥١٨ ـ ١٥٥٩). ففيها كتب عن انطباعاته حول تركيا والاسلام، وأعطى صورة عن الغرب ونمط حياته والديانات المتصارعة في العالم؛ كما

أنه دعا الروس لتحرير تركيا من الطغاة، إذ إنه كان يرى في هذه الدولة نموذجاً للاستبداد الاسلامي ضد المسيحيين[١٤].

ولقد كانت هذه الكتابات تعكس في الواقع وجهة النظر الرسمية الروسية حول الشرق والاسلام. الأمر الذي جعلها تأخذ طابعاً عدائياً ليس ضد الاسلام بالذات، بل توجهها لتعبئة القراء الروس ضد تركيا، بيد أن اللغة المستعملة كانت ترتدي طابعاً ميثولوجياً دينياً، وليس هذا غريباً عن تلك الفترة التي كانت تهيمن عليها الايديولوجيا اللاهوتية الاورثوذوكسية. فرغم بروز التيارات العقلانية والمادية في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر، كانت أوروبا الشرقية، وروسيا بالذات، تبحث عن مكان لها وسط الدول الكبرى يميِّزها عنها بديانة وشخصية قومية مستقلتين؛ كما أن الصراع ضد تركيا في ذلك الوقت كان صراعاً على النفوذ الاقتصادي والسياسي على البلقان. ولقد تم استغلال المسيحية من قبل روسيا واستغلال الاسلام من قبل تركيا، كغطاء أيديولوجي لكي تؤطر كل دولة حولها أوسع الفئات الشعبية، التي كانت ترزح تحت نير التفكير اللاهوتي المثالي. ولقد كان مدوِّنو التاريخ والكتَّاب والأدباء يمثلون أبواق الحكم ولسان حاله وينفخون في نار العصبوية والقومية. ومن هنا، نشأ لدى الروس تصوُّر مشوَّه عن الاسلام، ونسجت أساطير وخرافات كثيرة عن النبي محمد. بيد أن تلك الفترة، لم تحل دون إصدار كتابات فيها شيء من الموضوعية عن الاسلام وأهدافه. لعلَّ أبرزها كتابات **يورلاي كريجانيتشر**، الذي عاش متنقلاً بين تركيا ومقاطعة التشيك وروسيا. فلقد حاول هذا الكاتب إعطاء صورة موضوعية عن النبي محمد، ووصفه بأنه كان يطمح من وراء أفكاره الغنية بناء دولة واحدة قوية تدين بالاسلام. ودعا يورلاي كريجانيتشر إلى تعايش أخوي بين الديانات التوحيدية، تبعه في هذا الخط كلٌّ من المؤرخ اللاتفي **بيغتس** والايركوتي **فيودسكي**، اللذان دعيا إلى حرية الايمان بالاسلام والحق لمتّبعيه بممارسة شعائرهم بشكل مستقل. كما أنهما أشارا إلى أن كل المؤمنين متساوون أمام الرب[١٥]. فبصرف النظر عن الطابع المثالي لتلك الأفكار، إلا أن المجاهرة فيها في تلك الفترة كانت تعتبر دعوة شجاعة تعكس روحاً نقدية ضد العصبويين من أنصار الديانتين.

هذا، ولقد استمرت هذه الكتابات التي يغلب عليها الطابع الديني، والتي عكست وجهة النظر الاورثوذوكسية الروسية، متأثرة في ذلك بالحملة الاعلامية الهوجاء التي قام بنشرها الصليبيون عن فلسطين في معظم أنحاء أوروبا. وعلى الرغم من توقُّف الحملات الصليبية على الشرق، ورغم انشداد العقل الاوروبي في عصر النهضة إلى الأفكار العقلانية والعلمانية، فإن كل هذا لم يضعف من هيمنة التفكير اللاهوتي المثالي على الأوروبي، وشحنه بنزعة عصبوية ضد الشرقيين المسلمين. ولذلك فلقد كان أحد أهم الاسلحة الايديولوجية، التي تواصل الاستمرار في استعمالها من قبل كبار رجالات الدين والحكم، هو توظيف انطباعات المرسلين إلى الأماكن

التنفيذية، لكن الأولى سُحبت تدريجياً من أيدي خلفائه، حيث اقتصرت على العلماء قبل قفل باب الاجتهاد إلى أن تجسَّدت في المذهب الحنفي في عهد العثمانيين. لكن هؤلاء استقوا طريقة الحكم من مصادر مختلفة، أهمها: العُرف القبلي كما كانت صيغته عند العرب قبل الاسلام، وبعض تقاليد الحكم المعروفة عند الفرس.

لذا، يعود المؤلفان إلى الحديث عن شكل الحكم لدى القبائل العربية، الذي كان قائماً على التحكيم للفصل بين المنازعات؛ وهذا الأخير كان قائماً على العُرف. وفي هذا المجال، لم يكن لرئيس القبيلة سلطة تشريعية أو تنفيذية. من جهة ثانية، نجد أن العثمانيين ورثوا عن العباسيين شكل المحاكم الدائمة، التي كانت تنظر في المظالم. وهؤلاء بدورهم كانوا قد ورثوا هذا الشكل عن الفرس.

أمَّا عن الخليفة، فقد كان حامي الشرع. ومواصفاته يجب أن تنطبق على الشرع، ويجب أن تكون خطواته متطابقة مع الشرع أيضاً، خصوصاً في المسائل التنفيذية. ويجب عدم القيام بثورة ضد الخليفة إذا أخطأ، بل الاكتفاء بالصبر والاستكانة؛ لأن محاسبة الخليفة هي من عمل الله وحده. و« هكذا كانت الخلافة في أحكام الفقهاء حكماً مطلقاً ومحدوداً في الوقت نفسه ». كان هذا الأمر بمثابة تأكيد للحق الملكي، كما ورثه العرب عن الامبراطورية الفارسية.

في نهاية عهد العباسيين، كانت الخلافة « قد أضحت مجرد رمز لإسباغ الصفة الشرعية على الحقوق التي تم الاستحواذعليها ». أمَّا في عهد العثمانيين، فقد تحوَّلت الخلافة في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى السلطنة، بفعل القوة وتحت تأثير المفاهيم التركية والفارسية وليس الاسلامية. وهذه نقطة في غاية الأهمية وتقتضي بحثاً مستقلاً.

بعد هذه المقدمة، يبحث المؤلفان في سلوك الحاكمين العثمانيين، فيجدان أن هؤلاء قد طبقوا ـ بخلاف أية أسرة إسلامية حاكمة في العالم الاسلامي ـ قوانين الشرع، مع أنهم لم يتأثروا بالاسلام فيما يتصل بالمفهوم العام لسلطات الملكية ووظائفها في الامبراطورية العثمانية. فقد تأثروا في هذا الجانب، كما ذكرنا، بالفرس. وقد انتقل إليهم هذا التأثر عبر السلاجقة. ويختلف تطبيق الشرع وكذلك سلوك السلاطين بين فترة وأخرى، حيث لا نجد تطابقاً كبيراً. فقد أقدم سلاطين الفترة الثانية (بخلاف سلاطين الفترة الأولى) منذ العام (١٠٠٠) للهجرة، وكانوا ضعفاء، أقدموا على قتل أخوتهم كي لا يطمعوا بالخلافة. وفي بعض الحالات، كانوا يستعيضون عن قتلهم بالسجن وبعزلتهم عن العالم الخارجي، ويخصّصون لهم مجموعة من الحشم والخدم والجواري والخصيان، (ص ٥٥).

نخلص مما تقدم، أن التطابق الذي يتحدَّث عنه الكاتبان بين سلوك السلاطين والشريعة، أو بين السلطتين

التنفيذية والتشريعية، كان قاصراً على علاقة السلاطين برعايا السطنة. أمَّا فيما يتصل بالأسرة الحاكمة، فإن الشرع كان يوضع جانباً. ربما لم يرد «جب وبوون» أن يقولا ذلك صراحة.

بعد ذلك، ينتقل الكاتبان إلى الحديث عن **الهيئة الحاكمة** فيعتبرانها «في طبيعتها تقليدية إلى حد كبير. وملامحها الأساسية موروثة هي الأخرى عن النظام الفارسي، الذي تبنَّاه السلاجقة بعد أن كان قد «تترَّك» بالفعل بعض الشيء، وهو النظام نفسه الذي ورثه «الغزنويون» عن العباسيين، ثم لحقته بعض التعديلات» (ص ٥٨). وفي فترة لاحقة، نجد أن العثمانيين قد تأثَّروا في مفهومهم للحكم بنظم الدولة البيزنطية التي أسقطوها.

فقد ورث السلاطين العثمانيون عن السلاجقة عملية شراء العبيد وتجييشهم. وورثوا عن العباسيين عملية تجنيد العبيد أيضاً، حيث كان الخليفة العباسي «المعتصم» أول من جنَّد العبيد، فأخذ السلاطين يشكِّلون جيشاً من العبيد المسيحيين الذين ينتزعونهم من أهلهم في سن بين العاشرة والعشرين، شرط أن يكون المجنَّد أعزباً، الأمر الذي يخالف الشرع بوضوح شديد (ص ٦٣). وهكذا، يتوصَّل المؤلفان إلى تحديد هوية الهيئة الحاكمة بكونها من غير المسلمين. وعليه، أصبح كل منصب تقريباً فيها يشغله مسيحي مجند أو عبد يُقتنى بطريقة من الطرق. وفي هذا التشكيل وحده الضمانة الأكيدة لبقاء السلطان.

ومنعاً للالتباس، يوضح المؤلفان أنه لا عيب في الاسلام من تولّي العبيد للسلطة: فمعظم الخلفاء العباسيين كانت أمهاتهم جواري، ومعظم السلاطين المماليك كانوا من آباء أرقَّاء. وعليه، لم يكن هناك من وسيلة لأن يرتقي العبد السلطة بوصفه عبداً، بل كان ينبغي أن يعتنق الاسلام إذا ما أراد الاحتفاظ بالسلطة أو الارتقاء ضمنها. العيب الوحيد في هذا النظام ـ يقول جب وبوون ـ هو إقصاء المسلمين الأحرار عن الهيئة الحاكمة (الادارة والجيش) لصالح العبيد.

ويوضحان أيضاً بأن السكَّان من غير المسلمين في السلطنة، كانوا كثر. وقد جاء اشتراكهم في الحكم ليعبِّر عن حقيقة أوضاعهم من جهة، وليعبِّر من جهة أخرى عن حقيقة كره العثمانيين لعدد كبير من المسلمين. جل ما يمكننا قوله ـ المؤلفان ـ هو أن المسلمين كانوا في هيئة أخرى مقصورة على العلماء، أو على الذين تتوفر لهم دراسة الشرع، (ص ٦٥).

مع بداية تفكك السلطة العثمانية، وما أن هبط القرن الثامن عشر، حتى استطاع المسلمون الأحرار أن يحتلوا الجانب الأكبر من الوظائف الحكومية الادارية التابعة للسلطان، دون أن يؤدي هذا الأمر إلى إلغاء العلاقة السابقة التي كانت قائمة بين السلطان وموظفيه العبيد السابقين؛ ومن بين أبرز شروط هذه العلاقة، هو تمتع

في تأسيس مراكز علمية متخصصة في كافة العلوم. ولمّا لم تكن الكوادر العلمية الروسية متوفرة عندئذ، فلقد استعان بأوروبا. ومن هنا، نفسّر سبب دعوته للفيلسوف **لايبنتز**، واختياره له مستشاراً في الشؤون العلمية والسياسية والفلسفية في القضايا الاوروبية. **ولايبنتز** هذا، كانت شهرته واسعة في أوروبا في أهم الميادين العلمية، فهو الذي اكتشف في علم الرياضيات حساب التكامل. وكان محامياً بارزاً ومؤرخاً وديبلوماسياً وعالماً في المنطق والفيزياء. ولقد لعب دوراً نشطاً في الحياة العلمية السياسية في معظم العواصم الاوروبية. وكان مقبولاً لدى معظم أمراء أوروبا وملوكها، لأنه حاول التوفيق بين الكاثوليكية والبروتستانتية وحتى الاورثوذوكسية، وقدَّم فلسفته التوفيقية على أساس لا يستطيع أن يقف ضدها أحد. ومن هنا سبب اختيار القيصر الروسي له، ليكون أحد أبرز مستشاريه الذي استفاد منه في رسم الخطة العامة لأكاديمية العلوم الروسية. كما أن للقيصر الروسي اهتماماً خاصاً بالشرق وتراثه، وبالذات الاسلام منه، لأنه كان يرى فيه فلسفة ومنهجاً يسير على ضوئها رجالات الحكم في المناطق الاسلامية. لذا، فلقد عيَّن الأمير الملدافي الأصل، الاختصاصي في قضايا الشرق الاسلامي مستشاراً له في قضايا الشرق. ولقد أدخل **كانتمير** (١٦٧٣ - ١٧٢٣) إلى روسيا أول مطبعة ذات حروف عربية[١٩]، إذ بواسطتها تمكَّن القيصر من طباعة أول بيان روسي موجه إلى المناطق الواقعة تحت السلطنة العثمانية وذلك في (١٣ تموز/يوليو ١٧٢٢). والمستشرق **كانتمير**، كان من أوائل المستشرقين الروس الذين أعطوا صورة موضوعية عن الشرق والاسلام. ففي بحثه المكتوب باللاتينية تحت عنوان « De religion et statu Imperii »[٢٠]، والذي ترجمه إلى الروسية **أالينسكي**، وقام المؤلف بإعطاء صورة علمية سلَّطت الأضواء على **ظروف النشأة التاريخية لمحمد**، وبعدها يتناول كيف أن الأتراك حاولوا توظيف الاسلام لمآربهم السياسية الخاصة. وكان الهدف الأساسي من وراء نقل هذا الكتاب الى الروسية هو تعريف القيصر الروسي بالاسلام وتركيا بالذات. وبهذا تكون قد فُتحت صفحةٌ جديدةٌ في تاريخ الاستشراق الروسي عنوانها أربعة أهداف:

الأول: تحضير كوادر علمية روسية اختصاصية في الشرق.

الثاني: تأسيس مدارس، وبالتالي معاهد لتعليم اللغات الشرقية ولدراسة الحضارات الشرقية.

الثالث: جمع المخطوطات والمسكوكات والآثار الشرقية في مناطق خاصة.

الرابع: ترجمة الأدبيات الاوروبية عن الشرق، وبداية التحقيق في المخطوطات الشرقية.

وكخطوة أولى، أرسل **بطرس الأول**، أربعة شبان إلى ايران لتعلُّم اللغات الشرقية ـ الفارسية والتركية والعربية، وذلك بتاريخ (١٤ شباط/فبراير ١٧١٦). ولم يُعرف ماذا كانت نتيجة هذه البعثة العلمية الأولى[٢٣]. وأمر أيضاً ببناء متحف خاص للاحتفاظ بكافة المخطوطات والآثار العربية، من مسكوكات

ونقوشات عربية على الصخور وبعض الزخارف الأخرى التي تم العثور على بعضها في منطقة الفولغا، ويرجع تاريخها إلى عامي (٦٧٠ و٧٤٢ م)[٢٢]. ولعل الحدث العلمي الأهم في نشاط الهيئات الأكاديمية الروسية في أوائل القرن الثامن عشر، هو ترجمة الدكتور **بيوتر بوستيكوف** للقرآن في عام (١٧١٦) عن الترجمة الفرنسية التي قام بها المستشرق الفرنسي ديوري في عام (١٦٤٧)، ولقد كان عنوان الترجمة الروسية «القرآن ومحمد أو قانون تركيا».

هذا، رغم القرار الذي صدر عن القيصر بطرس الأول بتأسيس قسم خاص في أكاديمية العلوم الروسية، يهتم بدراسة الحضارة العربية الاسلامية وبتهيئة الكوادر العلمية لذلك، فإن هذا القرار لم يتحقّق إلاَّ بعد وفاته؛ ولقد بوشر بتعليم العربية في مدارس ثانوية أشرف عليها عدد من المستشرقين اليونانيين والألمان. وشهدت دراسة اللغات الشرقية والسامية وجود تيارين، الأول: كان يهدف إلى إحياء اللغة العبرية واللهجات العربية الأخرى والثاني: أصر على تعليم اللغة العربية كلغة مستقلة، على أن يُعطى لها الأولوية. وكان التيار الأول يهدف، على حد قول كراتشكوفسكي، إلى إحياء الخرافات التوراتية التي كان يروج لها معظم المستشرقين الغربيين. هذا، ولم يبرز في الربع الأول من القرن الثامن عشر إلاَّ مستشرقان، كان لهما أثرهما الملحوظ على مسيرة الاستشراق الروسية، وهما: **ز. ت. باير** (١٦٩٤ - ١٧٣٨) **وغ. ي. كير** (١٦٩٢ - ١٧٤٠)، اللذان عمدا إلى إدخال بعض الكلمات العربية إلى الروسية، وقاما بكشف خصائص الحرف الكوفي على (١٨) قطعة نقدية عربية. ولقد أثبت **كير** خطأ النظرة الشائعة آنذاك بأن الحرف الذي يستعمله العرب لم يكن من صنعهم، بل إنه جاء إليهم من الهند. وفي عام (١٧٣٧)، طلبت منه أكاديمية العلوم الروسية إعداد كاتالوج عن صناعة علم المسكوكات الشرقية؛ وقام بالفعل بإعداد مجلدين عن المسكوكات الشرقية ـ العربية والفارسية والتركية والتترية والكازاخية وغيرها[٢٣]. وكان هذان المجلدان الوحيدين من نوعهما في الأدبيات العلمية الروسية، وهما يرتديان أهمية علمية وتجارية في الوقت نفسه. فمن خلالهما تعرَّف الروس على فن وصناعة المسكوكات الشرقية وعلى ظروف نشأتها وتاريخها، أضف إلى ذلك، أهمية التعرُّف على القيمة الذهبية لهذه العملات ومكانتها بين العملات الأجنبية.

لقد طمح **كير** أن يكوِّن جيلاً من المستعربين والمستشرقين، وبالفعل فلقد بدأ بتدريس ستة من الطلاب كانت قد أرسلتهم إليه الأكاديمية السلافية ـ اليونانية ـ اللاتينية في موسكو. بيد أن وزارة الخارجية الروسية لم تفسح لهم المجال لمتابعة الدراسة، وهذا ما يشير إليه كراتشكوفسكي. فلقد أُعفِيَ أربعة منهم من الدراسة، وأرسل الآخران إلى إيران. وحاول أن يقنع المسؤولين باستحداث قسم خاص تابع لأكاديمية العلوم الروسية، أي إحياء فكرة بطرس الأكبر. إلاَّ أن أفكاره كانت كثيراً ما تجابه بالرفض، لأنهم كانوا يعتبرونه «ذلك

الرجل الغريب الأطوار الذي يعتبر قراءاته العلمية الشرقية فوق كل شيء»[٢٤].

هذا، ولقد شهدت فترة ما بعد نشاط **العالم كير** مرحلةً من عدم الاهتمام الجدي في الدراسات الشرقية، باستثناء نشاطات بعض الدبلوماسيين التابعين لوزارة الخارجية، وآخرين كانوا قد تتلمذوا على أيدي مستشرقين هولنديين وبريطانيين ومجريين، من أمثال: المستشرق الانكليزي **يوحنا جاكوب** (١٧١٦ - ١٧٧٨)، والمجري **يوحنا أوري** (١٧٢٤ - ١٧٩٦). وبعد عودة البعثات الطلابية إلى روسيا، في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، توزَّعوا على عدة لجان علمية، واشتغل بعضهم في وزارة الخارجية. ومع الزمن، ازداد الاهتمام في تعلُّم اللغات الشرقية إلى أن أصدرت القيصرة **كاترينا** قراراً بتاريخ (٢٧ أيلول/سبتمبر ١٧٧٢)، يقضي بإلزامية تدريس اللغة العربية في المدارس المختصة بتعليم اللغات الشرقية، إلى جانب التترية والفارسية والبوخارية[٢٥].

لقد كان الاهتمام في تدريس اللغات الشرقية يرتدي دون شك طابعاً سياسياً. ومن جملة الخطوات التي قامت بها القيصرة **كاترينا** في برنامجها الدعائي العلمي هو توكيلها للأكاديميين في كلٍّ من بطرسبورغ وقازان بإعادة طبع القرآن وتوزيعه بكميات كبيرة بين مسلمي روسيا القيصرية في آسيا الوسطى. وكانت ترى في هذا الأسلوب منفعة سياسية تساعدها في التقرُّب من الشخصيات السياسية المؤثرة وسط المتدينين الآسيويين وتعبئتهم، ليكونوا للسلطات القيصرية احتياطاً بشرياً ومادياً في معاركها ضد الاتراك. ولقد تم فعلاً إعادة طبع القرآن، بعد أن استعان الاكاديميون الروس بالخبرة التكنيكية الغربية في طباعة الحرف العربي، ووُزِّع بأعداد كبيرة بين مسلمي آسيا الوسطى. وفي تلك الفترة بالذات، بُذلت محاولتان لترجمة القرآن مرة أخرى إلى الروسية، بيد أن النجاح لم يُكتب لهما[٢٦].

ولقد تزايد الاهتمام العلمي والأدبي الروسي بالثقافة العربية بعد ترجمة كتاب «ألف ليلة وليلة»، بين أعوام (١٧٦٣ - ١٧٧١)، وطبع بعدئذ أربع مرات في أعوام (١٧٧٦، ١٧٨٤، ١٧٨٩، ١٧٩٦ و١٨٠٣). لقد أحدث هذا الكتاب ضجةً كبيرة في الأوساط الروسية الثقافية، وكان له تأثير ملحوظ بين الأدباء الروس، إذ نُسجت حوله المئات من القصص والروايات. وبعد ذلك، قام الأدباء الروس بترجمة قصص ونوادر وحكايات شرقية وعربية عن الفرنسية، على سبيل المثال: «عمر وقصص عربية»، «طرائف آسيوية»، «حكايات شرقية». وكانت أهم الأدبيات العربية تترجم عن الالمانية والفرنسية[٢٧]. وبهذا تكون الثقافة العربية في عصر **كاترينا** قد دخلت اهتمامات ومخيلة المثقفين والادباء الروس. وبرزت الحِكَم والطرائف وأخبار العلوم والفلسفة في صدر المجلات الثقافية. وأُعدَّت قواميس لغوية عدة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، لعلَّ أهمها القاموس المقارن لكل اللغات واللهجات الأجنبية، حيث أدرجت اللغة العربية كإحدى اللغات الرئيسية إلى جانب

الفرنسية والانكليزية والألمانية والفنلندية[٢٨].

لقد تمحورت إحدى الاهتمامات الاكاديمية للعلماء اللغويين الروس حول جمع أكبر كمية ممكنة من الكلمات والمخطوطات العربية، لتكوين أرشيف من المعلومات للاستفادة منها في أكثر من مجال. والقيام بنشر دراسات عدة حول تاريخ ومنشأ الآداب واللغة الروسية، حيث أشار المؤرخ **براتشيف** والعالم اللغوي **بالتين** إلى أن الكثير من الكلمات الروسية يرجع أصلها إلى اللغة العربية؛ ويسرد العالم **بالتين** قائمة من المصطلحات اللغوية والدينية والسياسية والعلمية والفلسفية . . . ولعلَّ أهمها، التالية:

- المصطلحات القانونية والسياسية: مجلس، قاض، ولايات، عرف، جزية، مهر، طلاق، حدود، وغيرها . . .

- المصطلحات الدينية: جهاد، الملأ، شيطان، إمام، شيخ، رمضان، حج، وقف، هجرة، قبة، رحمة وغيرها . . .

- المصطلحات العلمية العربية « المأوربة »: أدميرال، الكيمياء، الجبر، الكحول، الاكسيد، وغيرها . . .

هذا، إلى جانب الآلاف من الكلمات العربية المحوَّرة الأخرى، في كافة الاختصاصات التي دخلت الروسية عن طريق اللغات التترية والاوزبكية والأذربيجانية والكازاخية وغيرها، ناهيك عن الكلمات العربية التي استقرت في اللغات الآسيوية السوفياتية[٢٩].

بيد أنه من الملاحظ، بأن الاتجاه الذي كان يعير الأهمية الخاصة لإبراز اللهجات الشرق ـ أوسطية، كان ما يزال يحاول أن يضع العربية في مقام اللهجات السورية والمصرية واليمنية والعبرية. ولعلَّ الهدف من وراء ذلك كان ـ كما يشير كراتشكوفسكي ـ « هو إبراز دور اللغة العبرية وإعطاؤها مكانة أكبر من حجمها وتأثيرها بكثير »[٣٠].

إذن، لقد تطوَّر الاهتمام بالثقافة العربية، رغم محاولات التشويه والطمس التي قام بها عددٌ من المستشرقين الغربيين وأتباعهم في روسيا القيصرية، وبالذات هؤلاء الذين عمدوا إلى إحلال اللغات السامية القديمة وبالذات العبرية محل اللغة والحضارة العربيتين. غير أن هناك ثلاثة عوامل، حالت دون أن تبلور مدرسة الاستشراق الروسية وجههاالعلمي، حتى أواخر القرن الثامن عشر، وهي:

الأول، عدم تدريس العربية بشكل منتظم ودائم في المدارس العليا الروسيا المختصة باللغات الشرقية.

الثاني، هو قلة الكادر العلمي والمعلومات والمخطوطات العربية اللازمة. وضعف المنهج العلمي الروسي في

ميدان الدراسات الشرقية، الذي كان يعكس ضعفاً عاماً في مستوى الدراسات العلمية.

الثالث، اعتقد البعض من المشرفين على أكاديمية العلوم الروسية بأن لا فائدة مرجوة من تعليم العربية وبعض اللغات الشرقية، على أساس أنها ـ على حد اعتقادهم ـ قد شاخت ولا تأتي للدولة بأية فائدة.

إلى ذلك، فقد ظهرت البدايات الأولى لتكوين مدرسة استشراقية روسية مستقلة في جامعة خاركوف، حيث عمل المستشرق **البروفسور بيراندت** في إرساء تقاليد علمية جديدة في تعليم اللغات الشرقية، بيد أن مكوثه مدة قصيرة في جامعة خاركوف لم يمكنه من تحضير كوادر علمية جديدة. جاء بعده المستشرق الألماني **رامل** (١٧٧١ - ١٨٥٩)، الذي كان معجباً باللغة العربية، ووصفها بأنها «لغة رائعة وغنية جداً». وكان وجوده في روسيا، في محض الصدفة، أثناء هجوم نابليون على ألمانيا، حيث تعاقدت معه جامعة خاركوف، وبدأ العمل فيها من عام (١٨١١) حتى عام (١٨١٤)، حيث ترك مجموعة من الآثار العلمية، منها: «تأملات عن العرب»، و«أبو الفدا» وأهَّل عدداً من التلاميذ الجامعيين[٣١]. جاء بعد «رامل» الأكاديمي **دورن** الذي أدخل على قسم تدريس اللغات الشرقية في جامعة خاركوف عدداً من اللغات الشرقية الجديدة، كالأفغانية والتركية والأثيوبية. وقام بفهرسة عددٍ من المخطوطات الشرقية. ولقد كان لهذا الاكاديمي تأثير كبير، ليس على النشاط العلمي في جامعة خاركوف وحسب، بل إنه امتد ليشمل العاصمة بطرسبورغ ومدينة قازان. حيث كان من المساهمين الأوائل في تأسيس مراكز علمية لدراسة الشرق.

المدينة الثانية التي كانت مركزاً هاماً للدراسات الشرقية، هي قازان، حيث أمَّها **البروفسور فرين** (١٧٨٢ - ١٨٥١)، والذي كان قد اصطدم هناك بصعوبات كثيرة بين الأوساط العلمية. غير أن مكوثه فيها لمدة عشر سنوات، جعله يخلق نواة نشيطة لدراسات علمية في القضايا الشرقية. ففي عام (١٨١٤) أعاد طباعة القرآن الكريم في قازان، وأعاد طباعة العديد من الأسفار والحكم العربية، وحاول أن يؤسس معهداً للدراسات الشرقية في الجامعة. بيد أن الحماس الفاتر الذي لقيه في قازان جعله يتجه بعدئذ إلى العاصمة بطرسبورغ.

أمَّا في مدينة موسكو، فلم تنشط فيها الدراسات الشرقية إلاَّ في فترة متأخرة جداً، رغم أن محاولات أولية بذلت من قبل البروفسور الروسي **بلديريف** (١٧٨٠ - ١٨٤٢) الذي تتلمذ على أيدي مستشرقين ألمان وفرنسيين؛ وكان للمستشرق الفرنسي **سلفسترا دو ساسي** (١٧٥٨ - ١٨٣٩)، أثر ملحوظ على توجيهاته العلمية. وقام **بلديريف** في عام (١٨١١) بتدريس العربية في جامعة موسكو، ومن ثم ترأس قسماً جديداً لتعليم اللغات الشرقية، وحاول الإشراف على إصدار كتب عربية في «النحو والصرف» مستنداً في معظم موادها على أعمال سلفسترا دو ساسي. وقد لاقت تلك الكتب نقداً لاذعاً من مستشرقي بطرسبورغ، ومن أستاذه دو ساسي

لأنها لم تأت بأية نصوص جديدة. بيد أن هذه الكتب، وبالذات الكتاب المدرسي لتعليم اللغة العربية يُعتبر انجازاً كبيراً، لأنه الأول من نوعه في الكتابات اللغوية الروسية عن العربية[٣٢]؛ لقد بقي هذا الكتاب ولمدة أربعين عاماً المرجع الأساسي في جامعة موسكو، إلى أن طبع الكتاب الجديد الذي ألّفه العالمان **غرغس ورازين** في عامي (١٨٧٥ و١٨٦٧).

لقد كان **لبلديريف** وتلامذته فضل كبير في ترجمة قصص وحكم شرقية إلى المجلات الروسية. ومن تلامذته الذين ساهموا في أعمال الترجمة: **كاركونوف** (١٨٠٦ - ١٨٥٨)، الذي ترجم قصائد لم نتعرَّف على عناوينها للنابغة الذبياني. كما ساهم بلديريف - الذي عمل فيما بعد عميداً لجامعة موسكو - في تعريف الأدباء الروس الكبار كـ **ليرمنتوف وغونشيرييف** على آداب العرب وحضارتهم. وترك عدداً من القصائد والقصص عن الشرق العربي عكس حبه وتعلُّقه بالأدب العربي[٣٣].

مدينة أخرى اهتمت بالدراسات الشرقية، هي فيلنوس. فبحكم قربها من بولونيا - حيث بدأت هناك حركة الاستشراق نشيطة - تأثرت الأوساط العلمية بفيلنوس بالمناخ العلمي في بولونيا والمدن الروسية الرئيسية الأخرى. ومن أشهر مؤرخي تلك الفترة المؤرخان **غردويك** (١٧٨٦ - ١٨٢٥) **وليليفال** (١٧٨٦ - ١٨٦١)، اللذان تركا تأثيراً علمياً ملحوظاً على مدرسة الاستشراق الروسية. من نتائجه: «جغرافية القرون الوسطى» الذي صدر كسلسلة من الكتيبات بين أعوام (١٨٥٠ - ١٨٥٧). ومن العلماء المشهورين آنذاك والذين جذبتهم الحضارة العربية: **برغيليوفسكي** ثم **إلينا غانسكي** زوجة الأديب الفرنسي الكبير بلزاك. إن مكوث برغيليوفسكي عدة سنوات في العالم العربي، ساعده في تشجيع الدراسات العربية في فيلنوس. ولعلَّ من أهم الأعمال العلمية التي تركها: تأسيسه، مع المستشرق **هامير** في فيينا، مجلة دورية دولية تهتم بقضايا الاستشراق، أطلقا عليها تسمية «Mines d'Orient»[٣٤].

ومن الأسماء الأخرى، التي لمعت في ميدان الاستشراق في فيلنوس، كان **بايروفسكي** حيث تعلم العربية في فيينا وباريس لمدة خمس سنوات (١٨١٧ - ١٨٢٢). حاول التعرّف في فيينا على الشخصية الثقافية العربية المشهورة، التي كان لها تأثير على عدد من المستشرقين البارزين في باريس وفيينا، هذه الشخصية هي ع. **العريضي** (١٧٣٦ - ١٨٢٠). إلاَّ أن **بايروفسكي** لم يتمكن من اللقاء بعريضي في تلك الفترة، لأن هذا الأخير كان قد عاد إلى وطنه سورية.

بعد رجوع **بايروفسكي** إلى فيلنوس في العام (١٨٢٣)، قرأ سلسلة محاضرات عن الأدب العربي. لكنه لم يتمكَّن من متابعة عمله، لأن أحد العمداء - أقوياء النفوذ في جامعة فيلنوس - الذي عرف بحماسه لتعليم وإبراز اللغة العبرية، لم تعجبه محاضرات بايروفسكي، فتم نفيه إلى أحد الأديرة البعيدة عن فيلنوس، ولم يعد إلى الجامعة

إلاَّ بعد أن أجبر على تغيير اهتماماته العلمية، حيث بدأ يبحث ويحاضر في تاريخ الأدب السلافي .

وبهذا، ورغم الصعوبات الكثيرة التي اعترضت المستعربين الروس، فلقد خطت مدرسة الاستشراق الروسية خطوات نحو مدرسة مستقلة عن الاستشراق الغربي؛ إذ توفَّرت كمية لا بأس بها من المواد والمخطوطات والقواميس الشرقية . ولعبت الترجمات الروسية للأدب والعلم العربيين دوراً تأثيرياً على الثقافة الروسية . ـ بيد أن مدرسة الاستشراق الروسية لم تتبلور إلاَّ على يد المستشرقين في العاصمة بطرسبورغ، وتحديداً ابتداءً من الثلث الأول من القرن التاسع عشر . وغلبت الدراسات اللغوية على معظم الكتابات التي ألَّفها المستشرقون الروس بالتعاون مع الألمان والفرنسيين . وكان معظمها يتركَّز حول إصدار كتب مدرسية جديدة تعرّف باللغة العربية وآدابها . ولعل أهمها، في أوائل القرن التاسع عشر، إصدار المستشرقين الروس طبعة جديدة لكتاب المستشرق الألماني **ادلونغ** (١٧٣٢ ـ ١٨٠٦)، حول قواعد النحو والصرف في اللغة العربية، يتألف من أربعة أجزاء، تبعته كتب أخرى، في العشرينات كانت متفاوتة النوعية والحجم . إذ إنها أحدثت ردود فعل مختلفة بين الأوساط العلمية الروسية المهتمة بدراسة اللغات الشرقية، ففي عام (١٨٢٠) مثلاً، صدر كتاب حمل اسم « Die Koran, Oder Tanger-Sprache» [٣٥] حاول الكاتب، الذي اعتمد على دراسات أدلونغ، تشويه الحرف العربي الراهن، وذلك عبر طروحاته الداعية إلى استعمال الأحرف « الحميرية »، التي كانت سائدة في عصر الجاهلية وما قبلها في الجزيرة العربية، للتعبير عن الثقافة العربية . ولعل الهدف الكامن وراء هذه الطروحات، هو محاولة انعاش بعض اللهجات والأحرف الابجدية البائدة مكان العربية . لقد قام المستعرب الروسي الكبير **فرين** بالتصدي لهذه الفكرة الخاطئة، وبفضحها لكونها تتمتَّع بأنصار لها، ليس في روسيا وحسب، بل وفي بلدان أوروبا الغربية .

مثل هذه الأفكار ظهرت بأشكال متنوِّعة، وبنسب متفاوتة من الوضوح، في أعمال اللغويين الروس والأجانب؛ ففي عام (١٨١٠)، صدر في موسكو كتاب للمؤرخ **أرلوف**، بعنوان « موجز تاريخ كتابة اللغات، نشأتها، انتشارها وتحولاتها »، يتناول المؤلف فيه الظروف والتحوُّلات التي طرأت على تاريخ عدد من اللغات، ومنها بعض اللغات الشرقية، كالتركية والاثيوبية والمنغولية واللغات السامية . وهنا، يقع الكاتب في خطأ فادح، عندما يقول بأن أصل كل اللغات السامية جاء من اللغة العربية . هذا الخطأ، كان يسيطر على تفكير العديد من المستشرقين الغربيين أيضاً . وعلى ما نعتقد أن **أرلوف** لم يتعمَّد الخطأ حول هذه النقطة، فهذا يرجع، على الأرجح، إلى عدم إلمامه الواسع بتاريخ اللغات السامية، والذي يؤكد استنتاجنا هذا، هو إشادته باللغة العربية التي انتشرت في معظم بلدان الشرق . ففي معرض حديثه عن العربية التي أفرد لها فصلاً كاملاً في كتابه، يقول أرلوف: « لا يحتاج أي امرىء يجيد اللغة العربية إلى مترجم، عند تنقله من افريقيا باتجاه الشرق حتى

الصين، ومن الشمال حتى روسيا باتجاه الغرب، ومن الغرب حتى أقاصي افريقيا الشمالية، وذلك لأنه يجد في كل هذه الأماكن محمديين، يتكلّمون العربية »[٣٦].

وفي تلك الفترة بالذات، برزت بعض الأصوات التي هاجمت الأدب والشعر والحضارة العربية ـ الاسلامية بشكل عام، ومنهم عميد جامعة قازان **براتشكوفسكي** آنذاك، الذي انبرى ليكرِّر ما يقوله « المركزيون الاوروبيون »، أمثال: **ماسينيون وآرون**، من « أن شعر الشعوب الاسلامية سطحي، بعيد عن العمق الجمالي والفلسفي، وأفكاره كلها متقاربة . . .، كما أن الحِكَم و« الانجازات الحضارية العربية » لم نجد فيها أي شيء مميَّز . . . وإذا كان هناك من تطوُّر جرى في مرحلة معيَّنة من تاريخ الحضارة العربية ـ الاسلامية، فهذا يرجع إلى اليونان وبخاصة إلى أعمال الفيلسوف الكبير أرسطو . . . فالثقافة الاسلامية جامدة غير قابلة للتطوّر . . . ». هذه الأفكار المنافية للحقيقة، كانت تكرِّر وتردِّد بشكلٍ ببغاوي ما كان يفكِّر به ويُحاوِل تثبيته « كستريوتبيات ثابتة » في ذهن الانسان الاوروبي، بعض المستشرقين الغربيين الذين كانوا يفكّرون، انطلاقاً من مصالح الطبقات الحاكمة في دولهم، وانطلاقاً من الأرضية المثالية ـ الدينية والعنصرية التي كانت توجِّه رؤيتهم الايديولوجية العامة للعالم العربي.

بيد أنه من الملاحظ، أن هذه الأفكار الخاطئة اللاعلمية لم تترك آثاراً ملموسة على تطوُّر مسيرة الاستشراق الروسية في ذلك الوقت. فالاتجاه الصحيح، هو الذي طبع، إلى حد ما، مسيرة الاستعراب الروسية بطابعه. فآراء المستعربين الروس كانت تتميَّز برؤية موضوعية عادلة للتراث العربي، والدليل على ذلك هو حماسهم تعليم اللغة العربية، بشكل منتظم ودون توقف منذ عام (١٨١٨)، في أهم جامعات روسيا آنذاك، جامعة بطرسبورغ. وفي هذا العام بالذات، تم تأسيس « المتحف الآسيوي » التابع لأكاديمية العلوم الروسية، الذي ترأس أعماله ونشاطاته المستعرب الكبير **فرين**، الذي كان من أشد المتحمسين للتعمق في دراسة الثقافة العربية.

ومنذ ذلك الحين، نستطيع القول بأن مدرسة الاستعراب الروسية بدأت تقف على رجليها، ساعدها في ذلك وجود خطة علمية لدراسة المخطوطات العربية التي بدأت تدخل خزانة المخطوطات في المتحف الآسيوي، ونجح هذا المتحف بشد معظم المستشرقين الروس إليه. ويعود الفضل في نجاح أعماله إلى فرين، الذي أشرف عليه حتى مماته في عام (١٨٥١)؛ ولقد كان للديبلوماسي الروسي **ايطالينسكي** دور ملحوظ في تأسيس ونجاح أعمال « المتحف الآسيوي »، غير أنه من الملفت للنظر أن هذا المتحف « كان بمثابة مركز علمي، فيه توضع المخطوطات الشرقية وتدرس ويحقق بها؛ ومنه أيضاً، كانت تصدر دراسات علمية متنوعة حول الشرق ».

لقد كان للجهود الشخصية الكبيرة العلمية، التي قام بها مؤسس المتحف فرين، الدور الفعال في تبويب الأقسام وتنظيمها، وفي إرساء تقاليد علمية جديدة لدراسة الآثار الشرقية من قطع نقدية ونماذج مختلفة عن

إليه قيادة الجيش، شأنه في ذلك شأن السلاطين. وفي العهود المتأخرة، كان على الموظفين الإداريين وأهل العلم، باستثناء شيخ الاسلام، أن يُقبّلوا طرف رداء الوزير حين الدخول إلى مجلسه.

منذ العام (١٦٥٤)، أهدى محمد الرابع الموظف درويش باشا مسكناً رسمياً خارج مقر السلطان، فصار اسمه فيما بعد «الباب العالي». وإليه انتقلت أهم السلطات في السلطنة. وهذه الرتبة عهدت أيضاً في عهد محمد الفاتح إلى ضباط آخرين، ليحلّوا محل السلطان والصدر الأعظم عندما يذهبان إلى الحرب. وقد عُيّن فيما بعد تسعة وزراء من هذا النوع كان لهم مركز خاص، ويلتقون في القصر في مكان تعلوه قبة؛ لذلك أطلق عليهم لقب «**وزراء القبة**». ثم هناك أيضاً وظيفة «**القائمقام**» الذي كان يعيّنه «الصدر الأعظم» مكانه، وهو أقل رتبة منه، عندما يذهب إلى الحرب. وكانت الهيئة الإدارية المشاركة في الحرب تحذو هي الأخرى حذو السلطان، فتعيَّن مندوبين عنها.

ويلاحظ «جب وبوون» أن فترات الاضمحلال في السلطنة كانت تشهد تعيين عدد كبير من الوزراء بطريقة مدهشة. إلاَّ أنه في القرن الثامن عشر، أُلغي هذا المنصب، ولم تعد تشهد السلطنة أكثر من أربعة وزراء يهتمون بالخدمة الداخلية في القصر ولا يتدخلون في الشؤون العامة إلاَّ بصفة غير رسمية، أمّا من تبقى من الوزراء، فإنهم كانوا حكّاماً للمقاطعات كما كانوا من قبل.

لقد سبقت الإشارة إلى أن الإدارة العثمانية كانت منقولة بحرفيتها عن العباسيين والسلاجقة «العظام». وكانت هذه الإدارة تتألف من ديوانين، أحدهما للمراسلة والآخر لإصدار الأوامر؛ والديوان الثاني هو ديوان المال (١٦٥).

إلى ذلك، كانت توجد وظائف إدارية متفاوتة الأهمية: **رئيس الكتاب**، أي نائب الصدر الاعظم في الشؤون الداخلية. **المترجم** (وكانت له أهمية استثنائية لكونه يتصل مباشرة بالاوروبيين) وهذه الوظيفة كانت من نصيب أوروبيين اعتنقوا الاسلام؛ وفي أحيان كثيرة، كان هؤلاء يتولون المفاوضات مع الاوروبيين باسم السلطان والصدر الأعظم، خصوصاً في العهود المتأخرة. الأمر الذي ساهم كثيراً في إدخال المؤثرات الاوروبية إلى السلطنة. وكانت هناك أخيراً إدارات تختص بشؤون **المالية والتاريخ والاقطاعات والسجلات**... الخ.

يتدرج الكاتبان في الحديث عن الإدارة العثمانية، فيعقدان مقارنة بينها وبين إدارة الولايات أو حكومة الولايات، فيخلصان إلى وجود خطوط تشابه كثيرة مع وجود اختلافات باختلاف الولايات نفسها. فما الذي يقولانه عن **حكومة الولايات؟**

نشأت حكومة الولايات نظراً للسيطرة التي كانت تبسطها السلطنة العثمانية على أراض واسعة. فقد عينت هـذه

السلطنة حكّاماً مطلقي الصلاحيات، بطريقة توازي صلاحيات الصدر الأعظم. وكان هذا التقليد موروثاً عن السلاجقة. وكان الدليل المباشر والظاهر على هذه السلطة، هو استخدام الأعلام والطبول إلى جانب شعارات أخرى. وكانت «الروملي»، هي أولى الولايات المنشأة وعليها حاكم عام. وكان القصد من إنشائها هو تعيين أمير عليها من الأسرة المالكة؛ وقد ظل أمراء الأسرة المالكة يمنحون هذا اللقب في الولايات حتى أوائل القرن السادس عشر، حين انتهى هذا التقليد بسبب جنوح أولئك الأمراء إلى التمرُّد والثورة. وقد بلغ عدد الايالات (الولايات) حوالى (٣٩ إيالة) في القرن السابع عشر، إلاّ أن نسبة ومدى قوة الحكم المركزي كانت تختلف بين إيالة وأخرى. «وبرغم أن الحكام يمثلون السلطان، فإن سلطتهم لم تكن شاملة من الناحية النظرية، فمن جهة لم يكن تنفيذ أحكام الشريعة في أيديهم بل في أيدي قضاة ولاياتهم، ومن جهة أخرى كانت المسائل الاقتصادية، بما فيها ما يتصل بالنظام الاقطاعي، توضع في أيدي موظفين مختصين يعينون لكل ولاية»، (ص ٢١٠).

وكان التنظيم الاداري (الوظائفي) في الولايات، يشبه مثيله في الإدارة المركزية. إذ كانت موارد حكام الإيالات تخضع بجزئها الأكبر «للأعمال العامة»: بناء المساجد والمدارس والملاجىء والمستشفيات والاستعداد الحربي. وفي القرن السادس عشر، «صار بناء القصور من مقتضيات العصر» (ص ٢١٤).

إلى جانب ذلك يلاحظ «جب وبوون» أن الفصل كان واضحاً بين العسكريين والفلاحين، فهؤلاء لم يكن لهم الحق في ركب الخيول وحمل السيف. إن حقهم الوحيد هو دفع الضرائب. «ويبدو أن وضع هذه القاعدة كان راجعاً في المحل الأول الى الرغبة في المحافظة على نقاء الطبقة الاقطاعية بوصفها طبقة محاربين»، (ص ٢٢٣).

وأدّى الفصل بين الحاكمين والمحكومين إلى تمتع السلاطين بفترة سيطرة قوية خلال القرون الأولى، وما إن حدث خلل في هذا الفصل حتى قامت القلاقل.

والمحكومون أيضاً، كانت لهم انقساماتهم، مثل: طوائف الحرف، التي كانت تضم مسلمين ومسيحيين دون تفرقة. وكان ولاء أرباب الحرف لهذه الهيئات يفوق بكثير وفاءهم للسلطان.

أمّا القرى والمدن، فإنها كانت تتمتع باكتفاء اقتصادي ذاتي، الأمر الذي ولد عندها نزعة دائمة نحو الاستقلال.

ويتحدث المؤلفان عن الولايات الآسيوية، التي بقيت محافظة على تقاليدها في الحكم مع اعتراف عثماني بذلك، لأن سكان هذه الولايات قد عاشوا قروناً طويلة في ظل حكومات إسلامية، وكان يصعب عليهم التخلي عن تقاليدهم. كما كان يصعب على السلطنة أن تتحكّم بمصير ‏‏‏‏‏‏‏‏التركمان‏‏ والتتار، ناهيك عن الأكراد الذين كانوا

يسكنون المناطق الجبلية، والأرمن وغيرهم. فأبقت السلطة لهم تقاليدهم خوفاً من انشقاقات محتملة قد تحدث في صفوفهم. ويضاف إلى وضعية هؤلاء جميعاً إمارتا البغدان والأفلاق اللتان ظلتا بمنأى عن تدخل العثمانيين في شؤونهما.

٤

لقد سبقت الإشارة إلى أن كتاب «**المجتمع الاسلامي والغرب**» يهتم ببحث المؤثرات الغربية التي فككت أوصال الدولة العثمانية. وفي حين أن هذه المؤثرات قد دخلت إلى مجتمع مختلف عنها كليةً، فإنها لم تصبه في أسسه دفعة واحدة، بل ترافق هذا الأمر مع ظروف شهدت خلالها الامبراطورية العثمانية تفككاً عسكرياً واجتماعياً، ناهيك عن أثر بعض التطورات العالمية التي لم يكن للسلطنة يد فيها. في هذا السياق يبحث الكاتبان في **انحلال الهيئة الحاكمة**، يؤكد أن أسباب هذا الانحلال كانت موجودة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، ويعرضان لأهمها:

- على الصعيد العالمي، أدى اكتشاف أميركا وطريق رأس الرجاء الصالح الذي تحولت إليه التجارة المارة بين أوروبا والشرق، بعد أن كانت تمر في الطرق البرية والبحرية الواقعة بجزء كبير منها في أراضٍ تقع في الدائرة العثمانية. وقد أدّى هذا الأمر إلى انحسار مداخيل السلطنة وأثّر على نفوذها، (ص ٢٤٤).

- خروج عدد من السلاطين العثمانيين عن الانسجام مع بعض المعتقدات السنية الصارمة، الأمر الذي عرّضهم لثورات شعبية ـ دينية، فضلاً عن فتوحاتهم الدينية ـ الشعبية، التي جعلتهم يواجهون تركيباً معقداً من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، (ص ٢٤٥).

- بوصول حدود السلطنة إلى فارس والنمسا، كان عليها أن تواجه عدوين كبيرين هما: الكاثوليك والشيعة في فارس اللذان توحدا ضدها، (ص ٢٤٧).

- اعتماد السلطنة على الغنائم الحربية لدفع رواتب الجيوش الثابتة. ولما كانت الحروب التي خاضتها السلطنة في القرنين المذكورين هي حروب لحماية الحدود، أي حروب بلا غنائم، فإن هذا الأمر أدّى إلى إرباكها وإضعافها. بحيث سادتها الرشاوى وعم فيها الفساد، فصار الارتقاء داخل الهيئة الحاكمة خاضعاً للرشوة وليس للكفاءة.

- في العام الألف للهجرة، ذكرت بعض التنبؤات أن الدولة الاسلامية ستنهار، وكان المسلمون ينتظرون هذا التاريخ بقلقٍ كبير. فما إن سقطت غرناطة وجاء سكانها المسلمون إلى استانبول، حتى أخذت تلك التنبؤات تجد لها أبعاداً واقعية: «وكانت نذر الثورات المسيحية محتومة في كثير من المدن، لدرجة أن البوّابات كانت

تُغلق في صلاة الجمعة، حتى لا يؤخذ المسلمون على حين غرة»، (ص ٢٥١).

ـ نسف مراد الثاني نظام «الدوشرمة» بإدخاله المسلمين إلى الانكشارية، وبمضاعفة عددهم، الأمر الذي عجّل بتمرُّد هؤلاء الذين كانوا يشعرون بقوتهم، وبأنهم القوة الوحيدة المدافعة عن السلطنة. وازداد الأمر سوءًا بإلغاء نظام التجنيد بـ «الدوشرمة» في عهد عثمان الثاني، الأمر الذي ألحق ضرراً كبيراً بالنظام العسكري بكامله. ومنذ ذلك الوقت، أصبح الانكشارية عبئاً كبيراً على الدولة.

ـ سوء تنظيم فرق الخيّالة.

ـ انحلال فرق المدفعية للأسباب نفسها، «فاللغامون» ورجال المدفعية، كانوا أول من تدرَّب على أيدي أجانب انجليز وهولنديين، (ص ٢٦٢).

ـ انتشار الفوضى في الاقطاعات، الأمر الذي انعكس بدوره على التجنيد. ففي الوقت الذي كان بوسع السلطنة أن تجمع (٢٠٠ ألف) رجل، وفقاً لهذا النظام في عهد سليمان القانوني، لم يعد بوسعها أن تجمع أكثر من (٢٥ ألفاً) في القرن الثامن عشر، (ص ٢٦٧).

ويخلص الكاتبان إلى هذه النتيجة: «... وهكذا كانت الهيئة الحاكمة في القرن الثامن عشر قد طرأ عليها تحوُّلٌ تام، يتمشَّى مع الإبقاء على معظم أشكالها الأصلية. فبدلاً من أن تقوم كلها تقريباً على عبيد تحوّلوا إلى الاسلام، أصبحت تقوم حينئذ على مسلمين أحرار، وبدلاً من أن تبث في أعضائها الحرص على الوصول إلى مناصبهم بإظهار المواهب وحسن الأخلاق، فإنها لقّنتهم أن بإمكانهم أن يجدوا وسيلتهم في الفساد، كما علَّمتهم أن يهملوا مهامهم التي كان يجب أن تكون مصاحبة لميزاتهم دون أن يكون ثمة ما يرهبهم. وأخيراً، فبدلاً من أن توفّر للسلاطين وسيلة ناجعة للإبقاء على سلطتهم وتوسيعها، لم تعد حينئذ من القوة بحيث تُبقي على سلطتهم، وأصبحت تشكّل وسيلة للضغط على من يعجز من رعاياهم عن التآزر للوقوف بوجهها» (ص ٢٧٩).

أمّا لماذا لم تسقط السلطنة العثمانية بسرعة، فإن السبب وفقاً لاعتقاد «جب وبوون» عائد إلى انشغال الاوروبيين في القرن السابع عشر بحرب الثلاثين عاماً من جهة، وإلى ضعف الفرس من جهة أخرى؛ وهؤلاء كانوا يضمحلون بطريقة تشبه الاضمحلال العثماني. يضاف إلى ذلك، أن التكوين الطائفي للمجتمع العثماني، كان يجعل من التقلّبات التي يمر بها الحكم تترك انعكاسات بطيئة على السلطنة، (ص ٢٤٧).

★★★

في الجزء الثاني من الكتاب، يعالج الكاتبان أوضاع الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية، لما تتميَّز به تلك الولايات من خصائص إجتماعية وطائفية وتاريخية مختلفة عن بقية ولايات الامبراطورية العثمانية. فيعقدان

مقارنات مطوَّلة في هذا الميدان، ويركزان بصورة خاصة على بحث شؤون **الحكومة والإدارة في الولايات العربية**.

في هذا الجانب، يجد الكاتبان أن العثمانيين قد تركوا الولايات العربية على الحال التي كانت عليها، حتى تم الاستيلاء على هذه الولايات ويريان أن لذلك خلفية قابعة في التقسيم العثماني للناس، الذي كان مبنياً على أساس «التقسيم التقليدي المقرَّر للبشرية إلى مجموعات من الطوائف الاجتماعية: «أهل سيف» و«أهل قلم» وتجار وأرباب حرف وزرّاع وذمّيون وعبيد». وقد حُدِّدت مهام كل فئة ووضعت الترتيبات اللازمة لضمان تنفيذ هذه المهام على الوجه الصحيح، بحيث لا يتدخل أيٌّ منها في مهام وحقوق الاخرى أو يتعدى عليها. انطلاقاً من هذا التقسيم، كان على السلطنة أن تراعي الخصائص العربية؛ ففي الوقت الذي طُبِّق النظام الاقطاعي على الأراضي العربية بوصفها أراضٍ زراعية، فإن نظاماً خاصاً خالياً من «التيمارات» و«الزعامات» سمحت بوجوده في ثلاث ولايات عربية، هي: مصر وبغداد والبصرة.

من جهة أخرى، واجهت السلطنة مشكلة هامة في الوطن العربي، هي مشكلة البدو داخل الولايات العربية أو على حدودها، فكان أن تركت هذه القبائل على أعنتها، الأمر الذي شكَّل نقطة ضعف هامة في حكم العثمانيين للولايات العربية.

وعلى صعيد آخر، لم تتمكن السلطنة من القضاء نهائياً على المشاحنات التي كانت قائمة بين الولايات على الدوام. وهنا نلاحظ بعض التكرار، نظراً لكون القسم الأول المتصل بالسلطنة قد اهتم به «هارولد بوون»، والقسم الثاني المختص بالولايات العربية قد اهتم به «هاملتون جب». لاندري ما إذا كان التكرار ناتج عن هذا الأمر، إلاَّ أننا نكتفي هنا بالتوقُّف عند هذا التساؤل، لنذكِّر القارىء بأن المقدمة الموضوعة للتمهيد في الحديث عن الولايات العربية تتناول ببعض خطوطها العامة ما ذكر عن التقسيمات العثمانية في الجزء الأول من الكتاب. وعليه، نتابع حديثنا عن الخصوصيات العربية وعن نظرة السلطنة لهذه الخصوصيات.

يرى المؤلفان أن المؤثرات العثمانية لم تكن كبيرة في مصر، بدليل اقتصار اللغة التركية على كبار الموظفين (ويصح هذا على الولايات العربية بكاملها)، وبدليل استمرار وبقاء قوة المماليك في مصر حتى عهد محمد علي باشا. لكن المؤثرات العثمانية كانت موجودة بدرجة أقوى في سورية، مع أن هذه المؤثرات بقيت ضمن الطبقة الحاكمة، باستثناء ما حدث في حلب وفي المقاطعات الشمالية، يضاف إلى ذلك أن في الولايات العربية، كان يوجد عدد كبير من المجموعات الاجتماعية الصغيرة التي يمكن وصفها بأنها تحكم نفسها بنفسها، دون تدخُّل كبير من الحكَّام العثمانيين في شؤونها الداخلية، ناهيك عن تأثير روابط النسب في حفظ التقاليد الشرعية الاسلامية والاقتصادية، الأمر الذي كان يعوق حدوث تغيُّرات أساسية في هذه المجالات.

ويخلص المؤلفان إلى استنتاج مفاده: إن علاقة الحكومة مع تلك الجماعات المنفصلة (المزارعين وأرباب الحرف والتجّار) كانت أقل ثباتاً، إذ كان لكل من هذه الجماعات، التي تسكن أحياء ومناطق متفرقة، ممثل أو زعيم منتخب أو متفق عليه. وكانت علاقة الحكومة العثمانية بالجماعات المذكورة تتم من خلال هذا الشخص. لكن هذه العلاقة كانت قائمة أساساً على احترام الدين، وعلى الايمان الديني الذي يسمح بالحفاظ على التقاليد أكثر مما يُوجد تشريعا لكل حالة بحد ذاتها، الأمر الذي كان يدعم بدوره مركز السلطنة العثمانية ولا يضعفها، كما قد يبدو للوهلة الأولى، ذلك ما لم ينتبه إليه الرحالة الاوروبيون. فالعرف هو الثابت، «ليس ثمة قوانين ثابتة على الإطلاق» (ص ٢٥). وشكل العلاقة الأقوى بين الجماعات المذكورة والحكومة هو جمع الضرائب، التي كانت تتم أحياناً بواسطة العنف. وشكلُ العلاقة في وجهه الآخر، كان قائماً على دور رجال الدين الذي أفلح في الحفاظ على الروابط بين الشعب والحكومة، وجعل منها روابط إيجابية. فما كان يبدو بأنه مظالم عثمانية بالنسبة للاوروبيين، كان أمراً عادياً وبديهياً بالنسبة للشعب.

وينتهي «جب وبوون» إلى نتيجة أساسية، مفادها: «إن الجهاز الاجتماعي بأسره كان مميِّزاً لحضارة جامدة ورجعية، وإن وجوده لم يكن أمراً محتملاً إلاَّ فيها، وهنا يكمن ضعفه بالضرورة... لذا كان وجود «وات» عربي أو «جاكار» عربي أمراً غير مقبول وغير ناجع»، (ص ٢٧).

بعد هذه المقدمة، ينتقل الكاتبان إلى الحديث مفصّلاً عن **الولايات العربية في القرن الثامن عشر**، فيجدان أن الصراع كان مستحكماً بين السلطة المركزية الممثلة بالباشا وبين أطماع القوات المحلية، مضافاً إلى ذلك تمرُّد القبائل البدوية على القانون، والعنف المصاحب لتمرُّد الأكراد في شمال العراق؛ ناهيك عن تدخل الانكشارية في النزاعات المحلية، الأمر الذي كان يشكِّل عنصر عدم استقرار دائم.

في ظل هذه الوضعية، كانت شخصية الباشا ومقدرته، هي العنصر الحاسم في استقرار الولاية أو عدمه. لذا، نلاحظ تجارب مميّزة في **العراق**، ومستقرة نسبياً بين سنوات (١٧٠٤ - ١٨٣١) حيث استطاع حسن باشا، وأبناؤه من بعده، قمع العشائر العراقية مع تأمين فترة هدوء نسبية، والحفاظ على جباية الضرائب، وحسن جبايتها. وفي **سورية**، التي كانت تشكل أهمية كبرى بالنسبة للسلطنة، من جرَّاء انضمامها إليها نظراً لموقعها التجاري ولارتباطاتها بمواسم الحج السنوية، حيث كان باشا دمشق، هو باشا الحج في الوقت نفسه، يرافق الحجاج إلى مكة ويحميهم من الاعتداءات المحتملة. في سورية هذه، شهدت الولايات استقراراً نسبياً في ظل أسرة العظم، وشهدت قلاقل بعد حكم هذه الأخيرة في ظل ظهور ظاهر العمر وأحمد باشا الجزار؛ ويقال إن سورية لم تجد الراحة شهراً واحداً خلال فترة حكم هذا الأخير التي دامت حوالى خمسين سنة. أمَّا في **مصر**، فإن التناقض كان قائماً بين المماليك والانكشارية، الأمر الذي كان يحفظ التوازن للباشا الحاكم. ولكن هذا

دراسة تاريخ الاسلام. أمَّا التيَّار الثاني، فلقد كان يمثله تلميذ كاظم بيك، الاختصاصي بقضايا تركيا والشرق الأوسط، بيريزيف (١٨١٨ - ١٨٩٦)، الذي كان يركِّز على دراسة القضايا الراهنة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط[٥٧]. جال في تركيا وإيران ومصر، وتعرَّف على مشاكلها السياسية وعلى تاريخها، واستطاع أن يأتي بحصيلة من المعلومات والمخطوطات، ساهمت بشكل كبير في إغناء خزانة المخطوطات في كلية اللغات الشرقية. لقد كان يجيد العربية والفارسية والتركية بشكل جيِّد، وكان يتميَّز بمخيلة شاعرية وأدبية فذة، إذ إنه كان من الكتَّاب المشهورين للمجلات المركزية الروسية، مثل: «مكسفيتيان» (الموسكوفي) و(البشير الروسي) و«سافرمنيك» (المعاصر)، وغيرها... ولقد قال عنه أحد معاصريه المستشرق **غريغورييف**: «إنه كان يعي جيِّداً ثقافة الانسان الآسيوي، ويتمتَّع بموهبة متنوعة أوصلته إلى المكانة التي كان يحتلها سينكوفسكي»[٥٨].

لقد اشتهر بيريزيف بدراساته عن اللهجات العربية، وخاصة دراساته للهجات سكان بغداد والبصرة. وما زالت هذه الدراسات ترتدي أهمية معاصرة، لأنها تتوقَّف عند أصول هذه اللهجات وعلاقتها بالسمات الخاصة التي تطبع التركيبة الثقافية لهذا الشعب أو ذاك. ترك بيريزيف أبحاثاً ومقالات علمية في الأدب الشعبي الشرقي، وأفرد له مكاناً خاصاً في «القاموس الروسي الموسوعي»، الذي صدر بين أعوام (١٨٧٢ - ١٨٧٩)[٥٩]. إن عمله الكبير في تعريف القارىء الروسي على الثقافة الشرقية، أكسبه احترام معاصريه؛ لقد كتب عنه المستشرق **فاسيلييف**: «إن أعمال بيريزيف أكسبته المجد، وهو فخر للاستشراق والجامعة معاً»[٦٠]. وثمَّن الكاتب الروسي الكبير **تشيخوف** أعماله ومقالاته العلمية عن العالم العربي، في «القاموس الموسوعي الروسي»، وقال «بأن هذه المقالات تفتح أمامنا أفقاً جديداً، من خلاله نطل على ثقافة عريقة وأدب غني في شكله ومضمونه»[٦١].

كلما كانت حركة الاستشراق نشطة، كانت تعلو الأصوات مطالبة بإنشاء مجلة خاصة، تهتم بالدراسات الشرقية. ففي عام (١٨٦٠)، اقترح كاظم بيك على إدارة جامعة بطرسبورغ تأسيس «مجلة آسيا»، وكرَّر المحاولة أكثر من مرة. غير أن طلبه لم يستجاب له مما أثار لديه القلق والحيرة. ولقد عبَّر عن همومه في الرسائل، التي كان يوجّهها للمستشرق الفرنسي غارسي دي ساسي (١٧٩٤ - ١٨٧٨)، الذي كان يقول له: «لعلَّ من دواعي الأسف الكبير، أن يكون في كل الدول الاوروبية الكبرى مجلة تنطق بلسان الاستشراق، باستثناء روسيا التي لا تملك حتى الآن أي شيء من هذا القبيل»[٦٢].

بعد خمس سنوات من محاولة كاظم بيك، نظّم فاسيلييف عريضة وقعها ثمانية من اساتذة كلية اللغات الشرقية، تضمنت اقتراحاً بتأسيس «فيستيك أزي» (البشير الآسيوي)؛ بيد أن الطلب تم تأجيله، وذلك بحجة أن الجامعة لم تتحمَّل ميزانية المجلة التي تقدَّر بألفي روبل من الفضة؛ وهكذا نام هذا الاقتراح بعد ذلك فترة طويلة من الزمن.

بيد أن الأدب العربي، بدأ يفرض نفسه على الكتابات الموسوعية الكبرى في المؤلفات الروسية؛ ففي عام (١٨٧٧)، صدر كتاب «تاريخ الأدب العالمي» دراسة عامة ـ بيوغرافيا، تقييم ونماذج»، تحت إشراف فلاديمير زاتوف (١٨٢١ ـ ١٨٩٦)، يتضمن هذا الكتاب فصلاً خاصاً عن الأدب العربي[٦٣]. وساهم بإعداد هذا القسم أكثر من كاتب، وجاء كتجميع لترجمات مختلفة عن الأدب العربي وعن الاسلام، وقد غابت عن تأليف هذا الفصل أسماء مشهورة آنذاك في إلمامها الواسع بالأدب العربي، أمثال: **بيتروف** وغرغس. (سيجيء الحديث عنهم فيما بعد)؛ وقد تم تصليح الخطأ عندما تغيَّرت الخطة في تأليف الكتاب، إذ حل محل زاتوف مجموعة من الكتّاب، وتم إصدار الكتاب الضخم بين أعوام (١٨٨٠ ـ ١٨٩٢) تحت اشراف كورش وكيربينتسنيكوف؛ ولقد شغل الأدب العربي قسماً خاصاً في المجلد الثاني، الذي صدر في العام (١٨٨٢)؛ كان تحت إشراف المستشرق المرموق خالمغوروف[٦٤].

ومن بين المستشرقين المشهورين، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الاختصاصي باللغات السامية القديمة هوالسون (١٨١٩ ـ ١٩١١)، الذي ترأس القسم المختص باللغات السامية في جامعة بطرسبورغ لأكثر من خمسين عاماً. في بداية نشاطاته العلمية، كتب مؤلفاً ضخماً حوالى (١٠٠٠ صفحة) عن «سبأ والسبأيين» (١٨٥٦). توفرت لديه مكتبة غنية جداً بالمخطوطات العربية، لم نستطع التعرُّف إلا على أسماء بعضها «الزراعة النبطية»، «الحضارة في بابل»، وعن «ابن رشد». كان يعرف العربية جيِّداً[٦٥]. وكانت إدارة كلية اللغات الشرقية تدعوه، بشكل دائم، ليحاضر هناك، وليناقش الأطروحات العلمية عن الشرق. وهو الذي حث المستشرق **برتولد** للتنقيب عن المخطوطات العربية في تركمانستان.

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، توسَّع تأثير المستشرق غريغورييف (١٨١٦ ـ ١٨٨١)، رغم أنه جاء متأخراً إلى العاصمة، إلاَّ أنه نشط في إطار كلية اللغات الشرقية، حيث شغل منصب العميد في الأعوام (١٨٧٣ ـ ١٨٧٨). أعد في تلك الفترة كتاباً عن تاريخ الجامعة ونشاطها، تضمَّن بعض الأفكار حول تاريخ الاستعراب الروسي؛ وكتب مقالات عديدة عن الاستعراب الروسي في «القاموس الموسوعي»، ودرَّس اللغة العربية سنوات عديدة.

إن افتتاح كلية مختصة لتدريس اللغات الشرقية، جعل الاهتمام يتركَّز ـ بشكل أفضل مما عليه في السابق ـ على قواعد كل لغة من اللغات الشرقية. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأ الاهتمام بتدريس قواعد النحو والصرف العربية يزداد، وتم إصدار كتب جديدة لتدريس اللغة، كانت عبارة عن تجميع للمقالات المنشورة في المجلات المختلفة، كتبها المستشرقون في فترات سابقة. ونقحها وحررها شيخ طنطاوي. وبقي كتاب **بلديريف** عن اللغة العربية المصدر الأساسي لتعليم العربية. في عام (١٨٦٧)، صدر في بطرسبورغ

أمَّا عن تكوين المدينة الداخلي، فإننا نلاحظ أن الطوائف هي الأساس «فإذا كان الدين هو البنيان الاسلامي، فإن الطوائف كانت الأحجار التي قام عليها هذا البنيان» (ص ١١٤).

ويوضح المؤلفان أن «الطائفة كانت تخدم عدة أغراض، فقد كانت توفر الوسيلة التي تمكن أقل المواطنين شأناً من التعبير عن غرائزه الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته في النظام الاجتماعي. وكانت المجال الذي يمارس فيه حق المواطنية: فهو وإن لم يكن يُستدعى إلاّ نادراً لكي يلعب أي دور في الحياة السياسية الخارجية، إلاَّ أنه من الناحية المقابلة كان في مأمن من أن يتدخَّل حكامه السياسيون في شؤونه إلاَّ في شكلٍ طفيف، إذ كانوا بوجه عام يحترمون استقلال الطوائف وطرائقها التقليدية. ومما كان ينمّي الوظيفة الاجتماعية للطوائف (معظمها) هو ارتباطها مع إحدى الطرق الدينية الكبرى»، (ص ١١٥).

إذن، في نطاق الحدود التي يفرضها الدين والتقاليد والعادات، كانت الطوائف حرة نسبياً، وتتمتع بحكم ذاتي، ممَّا يفسِّر الاستقرار والقابلية للتكيُّف تبعاً للظروف السياسية، الأمر الذي يميِّز إلى حد كبير الصناعة الاسلامية التي كانت تتأثر كما هو متوقع بالظروف الاقتصادية وبالإجراءات المحلية.

بعد ذلك، يتحدث المؤلفان عن التنظيم الداخلي للمدينة، فيجدان أنه يعكس تنظيمها الاجتماعي: إذ تُقسم المدينة المسوّرة إلى أحياء، ويسمَّى كل حي حارة مكتفية بنفسها (مسجد، حمام، سوق). وكل حي يكون وحدة إدارية يرأسها شيخ الحارة، وتسكنه أسرٌ كانت توجد بينها بعض الروابط الطبيعية: الأصل أو المهنة أو الدين. ومن هنا كانت هذه الأسر تشكِّل مجموعة متجانسة. وكان لشيخ مشايخ الحارات في القاهرة مركز معترف به، بصفته زعيماً لسكان المدينة وناطقاً باسمهم.

وفي دمشق، كان هناك «رئيس» واحد من كبار رجال الدين، له حق الإشراق على كل الطوائف. ولما كان سكّان المدينة مسلّحين على الدوام من أجل الدفاع عنها، فإن الحكّام كانوا يراقبونهم خشية القيام بثورات عليهم.

أمَّا عن الصناعة الاسلامية، فيقول المؤلفان: «وبقيت الصناعة، حتى في أثناء القرن التاسع عشر، أكثر النظم الاجتماعية في الشرق الاسلامي محافظة على تنظيمها وعلى طرائقها التقليدية»، (ص ١٢٠). لأن هذه الصناعة كانت مرتبطة مباشرة برجال الدين (مسلمين ومسيحيين). وحتى أوائل القرن التاسع عشر، كانت توضع عبارة على باب كل حانوت توضح اسم الولي الذي يتبعه صاحب الحانوت. ولهذه الصناعة تقاليد يصعب اختراقها، إذ يتعلَّم الصبي الحرفة على يد رئيسها الذي يملك كل الأسرار، ويقام في النهاية احتفال إجباري يجري فيه تخريج المتعلمين، كما كان الأمر بالنسبة للصوفية عندما يخرّجون مريداً جديداً.

ويلاحظ « جب وبوون »، أن « الطقوس الدينية في الطوائف كانت لها سمة تبعدها عن الاسلام الصحيح. فعلى سبيل المثال، نجد أن احتفالات قبول الأعضاء الجدد كانت تعطي مركزاً مرموقاً للأئمة الشيعة الثلاثة الأول، وكان الولي أخي ارون الذي كان يرتبط به الدباغون والسروجية ـ وطائفتهم أقوى الطوائف جميعاً ـ بؤرة للأفكار الدينية التي تتبعها نفس الطريقة، كما هو الحال بالنسبة إلى المنتمي إلى حاجي بكتاش »، (ص ١٢٧). وفي هذا المجال، نجد أن الطرق الدينية من جهتها كانت تستقي أعضاءها من طبقة أرباب الحرف أنفسهم. ومن بين هذه الطوائف، نجد أن أعضاء جماعة الفتوة كانوا يعيشون حياة تكاد تكون شيوعية، إذ كانوا يشاركون في أرباح بعضهم البعض لمصلحتهم العامة.

أمّا علاقة الحكومة بالطوائف، فإنها كانت من اختصاص القاضي؛ ولهذا كانت كل أوامر السلطان والباب العالي الخاصة بالطوائف تُوجَّه إلى قاضي استانبول. لكنه في نفس الوقت، كان للمحتسب ولآغا الانكشارية وللصدر الاعظم إمكانيات للتدخل ومعاقبة أعضاء في الطوائف الحرفية، باستثناء أعضاء الطوائف الانكشارية الذين كانت تُترك مسألة معاقبتهم لضباطهم، كما كان الأمر من قبل.

لم تكن الحِرَف في الامبراطورية مقصورة على المسلمين وحدهم، بل كانت مشتركة بين المسلمين والمسيحيين، لكن بعض الطوائف كانت مقصورة على المسلمين وحدهم: طوائف العطارين ومبيضي المنازل وتسعة أعشار تجارة المواد الغذائية.

نخلص إلى القول، بوجود انقسام بين الطوائف على أساس ديني، يتبعه انقسام آخر على أساس اقتصادي بين التجّار وأرباب الحرف. من جهة ثانية، نجد أن الطوائف كانت تشمل فئات لا تمارس الصناعة، مثل: طوائف اللصوص والنشالين والشحاذين والبغايا، فضلاً عن طوائف « المثقفين » من الكتبة والأطباء والمدّاحين والطلبة. إلاّ أن الطوائف الأولى كانت لا تلقى اعترافاً من الحكومة.

وفي الختام، يلاحظ المؤلفان أن التنظيم الصناعي في الولايات العربية كان أكثر حرية بوجه عام منه في استانبول.

وفي نهاية الجزء الثاني من الكتاب، يتحدث المؤلفان عن التجارة، بعقد مقارنة بين التجارة والزراعة والصناعة: « التجارة كيان معقَّد ومتعدِّد الأنواع ». ويلاحظان بأن معظم التجارة الداخلية في كل منطقة، كانت تتم في أسواق أسبوعية تعقد في كل المدن والمراكز الزراعية. وفيها كانت تستبدل البضائع الواردة من العاصمة بفائض إنتاج الإقليم. وفي المراكز الزراعية، كانت تنعقد أسواق اسبوعية مشابهة لبيع واردات الإقليم، على حين أن الأسواق الرئيسية كانت تقوم على الانتاج المنتظم، الذي تقدمه صناعة الاقليم وكانت تجارة الجملة

والعمليات الكبرى للتصدير والاستيراد تجري في الخانات الواسعة، (وتسمى الوكالات في مصر Okels في مصطلح الفرنجة) التي كان يوجد عدد كبير منها في كل المدن الرئيسية.

لكن التجارة، بوجه عام، كانت تواجه معوقات عديدة، تحد من اتساعها ونموها، أهمها: الأمن (لصوصية وقرصنة) ـ الضرائب ـ عدم وجود مواصلات مؤمنة بشكل كاف ـ انسداد الترع والموانىء البحرية وإهمال الحكومة لهما ـ عدم وجود نشاط مصرفي منظم ـ الشريعة الاسلامية كانت تحرِّم الربا. لكن هذه الأخيرة كانت تجد من يتجاوزها من التجار المسلمين، معتمدين على الأقباط واليهود.

ويخلص المؤلفان إلى القول: « ... وتنظيم طوائف التجَّار في القرن الثامن عشر، لا يزال غامضاً بعض الشيء. والمعلومات القليلة جداً التي في متناول أيدينا، تحملنا على الاعتقاد بأنها في مصر وسورية لم تكن جامدة بأية حال، مثل طوائف أرباب العمل» (ص ١٥٠).

أمَّا التجارة الاوروبية في السلطنة، فقد كانت في أيدي المسيحيين الأوروبيين والمشارقة واليهود. وكانت شركة اللڤانت الفرنسية، لا تتعامل إلاَّ مع الوكالات الفرنسية، ومن هم تحت الرعاية الفرنسية في كل من مصر وسورية. وكانت المتاجر البندقية ترسل بضائعها (في آخر القرن) إلى أربع مؤسسات بندقية، وأربع مؤسسات يهودية في الإسكندرية والقاهرة.

هنا، يتوقف الكاتبان عن الحديث، أملاً في استكمال هذا العرض، الذي ينتهي عند السنة (١٧٦٠)، بكتاب آخر يتناول بالتفصيل المؤثرات الغربية؛ الأمر الذي لم يحصل، والذي تابعه « هاملتون جب » بعد وفاة « هارولد بوون ». وإن لم يكن بنفس التوسُّع والتفصيل اللذين شاهدناهما في هذا الكتاب.

يبقى أن نذكِّر القارىء في الختام، أن العرض الذي نسوقه إليه لا يلغي بأية حال ضرورة العودة إلى الكتاب، وأننا لم نرد أن نرفع النقاش إلى أكثر من مستوى العرض كما فعل الكاتبان، وكما درجا في عملهما، توخياً للأهداف نفسها التي شدَّدا عليها.